<table>
<tr><td colspan="6">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="5">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="5">قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="5">احمد عبد الكاظم عبد العباس</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="5">أ.م.د.علي محمد ثجيل المعموري</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">ماجستير</td><td colspan="2">√ دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="5">تأثير معيار ١٣ IFRS القيمة العادلة في التدقيق المشترك وانعكاسة على مشاكل الوكالة</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="5">٢٠٢٢</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="5">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="5">يعدُ القياس المحاسبي بالكلفة التاريخية من المقاييس الهامة والجيدة في المحاسبة لتمتعه بالموضوعية والثقة العالية لأنه يعبر عن احداث تاريخية اكثر صدقاً لكنها غير ملائمة مقارنتا بالقياس بالقيمة العادلة حيث تعرض لانتقادات كثيرة لتأثيره على عملية اتخاذ القرار وهو لا يعطي معلومات مستقبلية ويفتقر الى ملائمة احياناً لذلك سارعت لجنة المعايير المحاسبة الدولية الى ايجاد اساليب قياس تكون اكثر ملائمة وموثوقية وشفافية فأوجدت معيار الابلاغ المالي القياس بالقيمة العادلة (IFRS,13) حيث يوفر هذا المعيار قياسات افضل من الكلفة التاريخية كونه يقدم معلومات ملائمة مما يعكس الوضع الحقيقي للوحدات الاقتصادية ونتيجة للتطورات الكبيرة التي شهدتها الشركات العالمية للتحالف او الاندماج بينهما مختلف القطاعات الاقتصادية فضلاً عن الازمات المالية العالمية والرغبة في ايجاد اليات لاستعادة الثقة بهذه المهنة ظهر اسلوب التدقيق المشترك وهو يعتبر احد اساليب التدقيق اذ يتم تكليف اثنين من مراقبي الحسابات مستقلين للقيام بمهمة تدقيق البيانات المالية واصدار تقريراً واحداً هما المسؤولان مسؤولية مشتركة على وجه التضامن , ليكون التقرير الصادر عنهما اكثر موثوقية وشفافية ويعكس الوضع الحقيقي للشركات الاقتصادية والمساهمة التي تطبق التدقيق المشترك مما يشجع حملة الاسهم الى زيادة الاسهم لثقتهم بإدارة الوحدات الاقتصادية فتزداد الموثوقية بين الادارة وحملة الاسهم (المساهمين) فتقل مشاكل الوكالة حيث تتلخص مشكلة بالسؤالين التالين : هل يؤثر معيار القيمة العادلة المطبق على القوائم المالية على اجراءات التدقيق المشترك ؟ وهل يؤثر استخدام اجراءات التدقيق المشترك في تدقيق الموجودات وفق معيار القيمة العادلة في تخفيض مشاكل الوكالة ؟</td></tr>
</table>

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	احمد محمد علوان			
أسم المشرف	أ.د.خولة حسين حمدان			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	قوائم مالية تصويرية لاندماج شركات الاعمال ودور المدقق على وفق معيار ارتباطات التاكيد الدولي ٣٤٢٠ وانعكاسهما على قرارات الاستثمار			
السنة	٢٠٢٢			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تعد القوائم المالية الوسيلة الرئيسة التي تستخدم في توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية، حيث تمثل هذه القوائم الناتج النهائي للعملية المحاسبية من خلال تقديم معلومات موثوقة وملائمة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، لذا تساهم القوائم المالية التصورية في توفير مؤشر مبدئي للأطراف المستفيدة ١ منها عن أثر حدث ما على نتيجة النشاط وعناصر الميزانية العمومية مستقبلاً ومن ثم اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة. ويهدف البحث إلى اعداد إطار مقترح لقوائم مالية تصورية تفي بمتطلبات IAS & IFRS لاندماج الاعمال تمكن مستخدمها من اتخاذ القرار المناسب فضلاً ثم اعداد برنامج تدقيق مقترح على وفق معيار ارتباطات التأكيد (٣٤٢٠) ومعايير التدقيق ذات الصلة لمساعدة المدقق الخارجي على تدقيق القوائم المالية التصورية والتأكد من تجميعها واعدادها وبيان انعكاس تطبيقها على قرارات مستخدميها. وتكمن مشكلة البحث في عدم توفر قوائم مالية تصورية تحقق متطلبات IFRS & IAS منشورة في سوق العراقى للأوراق المالية لإعطاء صورة واضحة تسبق نتيجة اندماج الاعمال وبالتالي عدم تمكن مستخدمي القوائم المالية من بناء قراراتهم الاستثمارية على اسس صحيحة، فضلاً عن عدم توفر برنامج لتدقيق واعداد تقرير تأكيد عن صحة القوائم المالية التصورية - أن وجدت - ومن ثم عدم ضمان دقة المعلومات الواردة مما يؤثر على قرارات المستخدمين.			

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية				
أسم الباحث	ثناء ناصر نايف علي				
أسم المشرف	أ.د.فيحاء عبد الله يعقوب				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	ماجستير	√ دكتوراه			
عنوان البحث	تصميم انموذج لقياس تكاليف حدمات المطارات على وفق السياسات الاقتصادية لمنظمة الايكاو واثرها على سياسة التسعير				
السنة	٢٠٢٢				
اللغة	العربية				
الخلاصة	تعتبر المطارات وقطاع النقل الجوي بشكل عام من اكثر القطاعات الذي يتأثر بالعوامل الخارجية والعالمية حيث تحكمه عدة معايير ومنظمات عالمية تتبنى توحيد وأدارة خدمات الطيران المدني الدولية ومن اهمها منظمة الطيران المدني الدولي **The International Civil Aviation Organization: ICAO** ومن الناحية الاقتصادية اصدرت هذه المنظمة سياسات خاصة بتسعير خدمات المطارات وسياسات اقتصادية أخرى حددت من خلالها طريقة تحديد كلف تلك الخدمات, وتعد محاسبة التكاليف وما تقدمه من مخرجات من أهم العوامل التي تقيم السلامة المالية للوحدات الاقتصادية وتعتبر من أهم المؤثرات على القرارات المالية بشكل عام والقرارات الخاصة بتحديد واتخاذ قرارات سليمة وعلمية لتسعير خدمات المطارات خلال توفير معلومات ملائمة وموثوقة لإدارة الوحدة الاقتصادية وبذلك فإن البحث الحالي يهدف الى تصميم الموذج لقياس تكاليف خدمات المطارات على وفق السياسات الاقتصادية لمنظمة ICAO وبذلك من خلال وضع الية وخطوات علمية حول كيفية استخراج تكاليف خدمات المطارات كخدمات الهبوط والانتظار والمبيت وانارة مدرج الطائرات واستخدام الجسور الهوائيةواستخراج كلفة المسافرين القادمين والمغادرين.				

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية
أسم الباحث	جاسم سعد جاسم
أسم المشرف	أ.د.خولة حسين حمدان
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ ماجستير | √ دكتوراه
عنوان البحث	دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق إدارة الكوارث على وفق دليل الانتوساي (GUID 5330) - بحث تطبيقي
السنة	٢٠٢٢
اللغة	العربية
الخلاصة	لقد أصبحت الكوارث جزءاً من الحياة التي نعيشها، بل وتزداد في تفاقمها يومياً مع زيادة صراعات وضغوط الحياة، إذ شهد العالم الكثير من الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية والاوضاع الاستثنائية التي كان لها تأثير ملموس في الاصعدة كافة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية والتي تكون الأكثر تأثراً في نسبة الأضرار الاقتصادية، والمادية، والبشرية. إذ يتطلب الأمر لمواجهة تلك الكوارث ان تكون هنالك إدارة قادرة على توظيف مجهودات وإمكانات مناسبة وتوافر متطلبات لمعالجة آثارها، كما إن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ليست بمعزلٍ عن مجتمعاتها، فإنها ينبغي أن تؤدي دوراً مهماً في مراحل الكارثة جميعها، وتكمن مشكلة البحث في عدم الاستجابة بصورة واقعية من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي لوضع منهج تدقيقي متكامل يغطي بصورة وافية ادارة الكوارث (الطبيعية او غير الطبيعية) للحد من أثرها على المجتمع. إذ اكتسب البحث أهميته من أهمية وجود ادارة للكوارث بأنواعها، ووجود دور فعّال لديوان الرقابة المالية الاتحادي في الرقابة والتدقيق على تلك الادارة. ويسعى البحث للتعرف على إدارة الكوارث، وبيئتها القانونية في العراق وبيان الواقع الحالي لإجراءات ديوان الرقابة المالية الاتحادي في الرقابة والتدقيق على إدارة الكوارث وتوافر برنامج مقترح مستند الى دليل الانتوساي (٥٣٣٠). وخلُص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها عدم وجود برنامج معتمد لدى ديوان الرقابة المالية الاتحادي لتدقيق إدارة الكوارث ، وضعف في البنية التشريعية، وتدني في كفاءة جهات إدارة الكوارث بمراحلها الثلاث من حيث الاستعداد، والمواجهة وإعادة الإعمار والحد من مخاطر الكوارث. كما قدَّم البحث مجموعة من التوصيات أبرزها تبني برنامج التدقيق المقترح.والسعي الى تطوير القوانين بما فيها قانون الديوان وبما ينسجم مع متطلبات إدارة الكوارث ، والسعي لتحسين أنشطة جهات إدارة الكوارث.

<table>
<tr><td colspan="5">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="4">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="4">قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="4">جعفر راضي عليوي</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="4">أ.د.عامر محمد سلمان الجنابي</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="4"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد</td><td>مدرس</td><td>أستاذ مساعد</td><td>أستاذ</td></tr>
<tr><td colspan="2">ماجستير</td><td colspan="2">√ دكتوراه</td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="4">أثر التدقيق الداخلي ذي البصيرة في
(GRC) وإنعكاسه على أداء الوحدة الاقتصادية</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="4">٢٠٢٢</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="4">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="4">إن العمل على تطوير الاقتصاد، والنهوض به في ضوء عالم الاعمال الذي يواجه التحديات والمنافسة يعتمد على مدى نجاح القطاع العام، والخاص والمختلط في مواكبة التطورات بالاتجاهات الحديثة التي تعمل على تفعيل التدقيق الداخلي، وتقليل آثار المخاطر التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية ودوره في الحدِّ من الغش، والتلاعب، والاختلاس ورفع الكفاية والأداء، ولاسيما، في الدول التي تعاني من أوجه الفساد المالي، والإداري في القطاعات المختلفة، وشخصت الكثير من الدراسات، أن اهم الاسباب في هذا الواقع المرير يعود الى ضعف التدقيق الداخلي مما يتطلب إعادة النظر في دراسته، وضرورة تطويره، وتعزيزه لإعادة الثقة به.
سعى البحث إلى بيان التأثير، والعلاقة النظرية والعملية بين كل من التدقيق الداخلي ذي البصيرة، والحوكمة وإدارة المخاطر، والامتثال وأداء الوحدة الاقتصادية، واستند الباحث إلى منهج التحليل الوصفي، وقياس أداء الوحدة الاقتصادية بالاعتماد على مجموعة من الادوات البحثية وعلى مجموعة من المصادر ومنها الأجنبية، والنشرات التي أصدرتها المنظمات المهنية المختصة لغرض اكمال متطلباته إذ تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة البحث لمعرفة التأثير والعلاقة النظرية، والعملية بين التدقيق الداخلي ذي البصيرة، ونهج (GRC) الشامل وأثرهما في الوحدة الاقتصادية لتعزيز كفاية، وفعالية، ورفع قيمة الوحدة الاقتصادية.
حيث توصل البحث الى عدة استنتاجات أهمها أن هناك علاقة طردية وتأثير ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في (GRC)، وهناك علاقة طردية وتأثير ذو دلالة لنهج (GRC) في أداء الوحدة الاقتصادية، فضلاً عن ان العلاقة طردية وتأثير للتدقيق الداخلي ذي البصيرة في أداء الوحدة الاقتصادية بواسطة نهج (GRC).
وقدم البحث عدة توصيات أهمها ضرورة قيام المدقق الداخلي بإتباع الطرائق والوسائل التحليلية ضمن منهج تدقيق ذي البصيرة لإجراء تحليل تكاملي، وتخصيص الوقت الكافي وضرورة تتبع، وتبني التطورات التي حصلت على مفهوم الدقيق</td></tr>
</table>

	الداخلي، وتفعيل البصيرة المبنية على التحليل الاستباقي، والنظرة الثاقبة المستقبلية لإجراءات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والامتثال والإفادة منها، وتكيفها للبيئة العراقية.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	حيدر نعمة كاظم			
أسم المشرف	أ.م. د سعد سلمان عواد المعيني			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	تأثير المداخل الجديدة للاعتراف بالإيراد على وفق معايير الإبلاغ المالي (IFRS) في القوائم المالية وانعكاسه على قيمة المنشأة (بحث تطبيقي)			
السنة	٢٠٢٢			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يهدف البحث الحالي الى بيان الطرق والممارسات للاعتراف بالإيراد على وفق معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) والممارسات المحاسبية المحلية(IQGAAP) والمداخل التي بنيت عليها تلك المعايير، إلى جانب توضيح إتجاهات المداخل المحاسبية الجديدة التي استخدمت من قبل كل من(FASB) و(IASB) التي تنعكس على المعالجات المحاسبية للاعتراف بالإيراد وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (١٥ IFRS) الاعتراف بالإيراد من العقود مع الزبائن، وتأثرها على القوائم المالية وانعكاسها على قيمة المنشأة. ولتحقيق اهداف البحث عمل الباحث على اعداد المعالجات المحاسبية وفقاً لمعيار الابلاغ المالي الدولي (15 IFRS) وبيان اثر الفروقات التي ظهرت في القوائم المالية وقياس تأثير تبني المعيار على قيمة المنشأة من خلال استخدام المؤشرات المالية وتحليل النتائج المستخرجة بالجانب التطبيقي باستخدام برنامج الاحصائي (SPSS) ، واستخدم الباحث البيئة العراقية لشركة عاملة في قطاع المقاولات كعينة لتطبيق البحث. توصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها الى ان المداخل الاعتراف بالإيراد الجديدة تؤثر ايجابياً على القوائم المالية وقيمة المنشأة التي تؤدي إلى تحسين مقارنه ممارسات الاعتراف بالإيراد في المنشآت المختلفة كما يترتب عليها عرض معلومات ذات فائدة أكبر لمستخدمي القوائم			

	المالية، والتي لها دور في تحسين جودة التقارير المالية من خلال وضع المبادئ التي يجب على المنشأة أن تطبقها للتقرير عن المعلومات المفيدة حول طبيعة و قيمة و توقيت و عدم تأكد الإيراد و التدفقات النقدية الناتجة من العقود مع العملاء بدلاً من القواعد والإرشادات العديدة للاعتراف بالإيراد التي تتضمنها معايير الإيراد السابقة والتي كانت متعارضة مع بعضها البعض وبالتالي سوف تنعكس على قيمة المنشأة وتزيد من تحسين القدرة التقييمية للقوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	صلاح مهدي ظاهر			
أسم المشرف	أ.د.خولة حسين حمدان			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	تفعيل دور المحاسبة والتدقيق عن صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدورة للدخل لانشطة حاضنات الاعمال بحث تطبيقي قي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية			
السنة	٢٠٢٢			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يهدف البحث إلى تقويم نظام محاسبة صناديق الأموال وبيان مدى دوره في تلبية حاجات حاضنات الأعمال في العراق ومعالجة أبرز المشكلات التي تواجهها من الناحية المالية بواسطة صندوق دعم المشاريع المدرة للدخل، وتفعيل دور التدقيق في التحقق من الأنشطة التي يقوم بها، والتعرف على دور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة و طبيعة عملها، والقوانين التي تحكمها، والتحقق من مدى إمكانية نظام محاسبة صناديق في الإفصاح عن أداء حاضنات الاعمال عند تطبيقه، وتحليل ومناقشة أوجه القصور التي يعاني منها النظام المحاسبي الحكومي المعتمد حاليا في صندوق دعم المشاريع المدرة للدخل، ومتطلبات و معوقات تطبيق محاسبة الصناديق أن من اهم أوجه القصور التي يعاني منها صندوق دعم المشاريع الصغيرة ، عدم وجود وحدة محاسبية مستقلة للصندوق في دائرة العمل والتدريب المهني تمنحه استقلال مالي ، وأداري على وفق ما نص به قانون الصندوق، لكي يتم بواسطتها إصدار بيانات مالية تحدد نتائج نشاطه والوقوف على مركزه المالي في نهاية كل سنة مالية . والمسائلة والمحاسبة على الأموال الممنوحة له ، فضلا عن عدم ملاءمة			

	النظام المحاسبي المطبق لأعمال الصندوق الشملة حاضنات الاعمال و عدم امتلاكه هيكل تنظيمي معتمد و مجموعة دفترية متكاملة ومستقلة . **وتم التوصل لمجموعة من الاستنتاجات وأهمها عدم وجود شخصية معنوية تصلح الاستقلال المالي والإداري للصندوق، فضلا عن أن وجود حاضنات الأعمال يسهم في دعم المشروعات الصغيرة الناشئة على الاستمرار وعدم الاخفاق في مراحلها الاولى**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**علي كاظم عبد**			
أسم المشرف	**أ.م.د. وفاء عبد الامير الدباس**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير	√ **دكتوراه**		
عنوان البحث	**دور المدقق في التحقق من القياس والافصاح المحاسبي عن ايرادات قطاع البلديات على وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)** **(برنامج مقترح)** **(بحث تطبيقي في مديرية بلدية النجف الاشرف)**			
السنة	**٢٠٢٢**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**تسعى المنظمات المهنية الدولية الى تطوير معايير المحاسّبة الدولية ومنها معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) من اجل تقديم معلومات موثوقة وملائمة للمستخدمين في أتخاذ القّرارات الاقتصّادية المناسبة ولها القدرة على المقارنة وان هذه المعايير تستخدم في مختلف الوحدات الاقتصادية ومنها البلديات التي تتميز بتنوع الانشطة التي تزاولها (الخدمية , التجارية , الانشاءات والتشييد) وتنوع مصادر الموارد التي تحصل عليها ، لذا تكمن مشكلة البحث أنه بالرغم من أصدار ديوان الرقابة المالية الاتحادي نظام محاسبي موحد للبلديات الا أنَّها لا تتوافق مع متطلبات القيّاس والاقصاح المحاسبي لإيرادات البلديات التي تضمنتها المعايير المحاسبية مما يؤثر على صدق وعدالة القوائم المالية ومن ثم على قرارات المستخدمين ، كما أنَّ برنامج التدقيق المعتمد لا يتضمن إجراءات تراعي خصوصية أنشطة ايرادات البلديات مما يؤثر على الرأي الفني عن صدق وعدالة القوائم المالية.**			

	وللتوصل إلى حل المشكلة فقد أستند البحث على الفرضية التي مفادها ((ان اعداد برنامج تدقيق يتضمن إجراءات التحقق من عمليَّه القيّاس والاقصاح المحاسبي لقطاع البلديات وفق معايير القطاع العام يؤدي الى زيادة جودة عملية التدقيق للايرادات)). **ويهدف البحث الى تسليط الضوء على مفهوم القياس والاقصاح المحاسبي وعلى النظام المحاسبي الموحد في قطاع البلديات ومن ثم اعداد برنامج تدقيق مقترح للتحقق من القياس والاقصاح المحاسبي عن إيرادات قطاع البلديات وفق معايير القطاع العام (IPSAS) يساعد المدقق في عملية التدقيق مع بيان اثر برنامج التدقيق المقترح على عملية التدقيق .**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**عوف عبد الرحمن عفتان**			
أسم المشرف	**أ.د.صبيحة برزان فرهود**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير		**√ دكتوراه**	
عنوان البحث	**قياس الاستثمارات بالأسهم على وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية وانعكاسه على النمو المستدام وإجراءات التدقيق**			
السنة	**٢٠٢٢**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**تمثل الاستثمارات بالأسهم عنصر أساسي من موجودات الوحدات الاقتصادية، ومورد من موارد تحقيق الأرباح وهذه الاستثمارات مرتبطة بمجالات التداول، والمضاربة الامر الذي ينعكس على قيمتها السوقية مما يجعل المحاسبة عن هذه الاستثمارات وتقييمها تتطلب معايير محاسبية خاصة بها وبذلك صدرت عدة معايير دولية بشأن ذلك، فضلا عن بيان أثرها في النمو المستدام، إذ تمثل مشكلة البحث في قصور المعالجة المحاسبية في البيئة العراقية للاستثمارات وعدم تبني معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الذي انعكس على النمو المستدام للوحدات الاقتصادية عينة البحث وإجراءات التدقيق، ويسعى البحث الى التعرف على مفهوم الاستثمارات في الأسهم وبيان متطلبات القياس والافصاح ، فضلاً عن تحديد القيمة العادلة للاستثمار بالأسهم على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، كذلك قياس وتحليل معدل النمو المستدام بواسطة التعرف على مفهوم النمو المستدام وطرائق قياسه، ووضع اجراءات لتدقيق للاستثمارات من خلال انموذج برنامج تدقيق مقترح على وفق**			

	المعايير الدولية. **وخلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ان تبني المعايير الدولية للشركات لأول مرة أنعكس وبصورة واضحة على قيمة الاستثمار بالأسهم مقارنة بالقواعد المحلية، إذ ظهرت فروقات في رصيد الاستثمارات وفق مبدأ التكلفة عن الرصيد بعد تطبيق المعيار الدولي بالرقم (٩) والتي أنعكست على حقوق الملكية، وكذلك عدم وجود برنامج تدقيق بالاستثمارات في الأسهم يتضمن إجراءات تدقيق على وفق المعايير الدولية، والذي يمثل الحَّد الأدنى يسترشد بها المدقق الخارجي في اجراء عملية التدقيق، كما توصل البحث الى مجموعة من التوصيات أهمها الاخذ بالمعايير الدولية لما لها من أثر في إظهار رصيد الاستثمارات في قائمة المركز المالي على نحو دقيق الامر الذي يؤدي الى توافر معلومات أكثر دقة لمستخدمي هذه المعلومات، وتبني برنامج تدقيق المقترح عند تدقيق الاستثمار بالأسهم على وفق المعاير الدولية المعتمدة.**

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**فاتن كامل حمزة**			
أسم المشرف	**أ.م. د.وفـــــاء عبد الأمير الدباس**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير	√ **دكتوراه**		
عنوان البحث	**دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تبني معايير الأنتوساي لتعزيز النزاهة والشفافية المؤسساتية في القطاع العام**			
السنة	**٢٠٢٢**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**تهدف الدراسة الى بيان أهمية تبني ديوان الرقابة المالية الاتحادي للمعايير الصادرة من الانتوساي من اجل تعزيز النزاهة والشفافية في الجهات الخاضعة لرقابته وبيان طبيعة الانشطة التي تمارسها المديريات العامة التابعة لوزارة التربية ، وتحديد مكامن الخطر حسب طبيعة الاعمال التي تمارسها والعوامل التي تؤدي الى نشوء هذه المخاطر، وبيان اهمية تطبيق الجوانب الوقائية في مكافحة الفساد في الرقابة والتدقيق المنفذ من قبل الديوان على الجهات الخاضعة لرقابته ، تقديم انموذج محدث وفق معايير الانتوساي يبين مكامن الخطر المتأصلة في انشطة الوحدة الخاضعة للرقابة وعوامل الخطر المعززة لها لتعزيز النزاهة والشفافية المؤسساتية**			

	في القطاع العام ، تمثل مجتمع الدراسة بمديريات التربية العامة التابعة لوزارة التربية اما عينة الدراسة فكانت المديرية العامة للتربية في محافظة بغداد / الرصافة الثالثة ، وقد اعتمدت الباحثة لجمع البيانات والمعلومات وتحليل البيانات على المتابعة الميدانية والكتب الرسمية التي تم الحصول عليها وتقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي الخاصة بالمديرية، والبيانات والمقابلات الشخصية مع المسؤولين في المديرية العامة للتربية في محافظة بغداد / الرصافة الثالثة، والمعايير والمؤشرات الدولية الصادرة من منظمة الانتوساي وافضل الممارسات الدولية بهذا المجال، والقوانين والتعليمات والانظمة ذات العلاقة. وقد توصل البحث لجملةً من الاستنتاجات أهمها لم يقم ديوان الرقابة المالية الأتحادي بالألتزام بما ورد باستراتيجيته للسنوات (٢٠١٨-٢٠٢٢) تنفيذاً لالتزامات العراق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠) لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ، حيث قام الديوان بأعداد مسودة دليل مقترح لمؤشرات لقياس النزاهة في الجهات الخاضعة للرقابة ، ولم يتضمن هذا الدليل مؤشرات لقياس درجة فعالية الشفافية في المؤسسات الحكومية ، والتوصل لجملة توصيات من أهمها على ديوان الرقابة المالية الأتحادي تنفيذ فيما ورد في إستراتيجيته للسنوات (٢٠١٨-٢٠٢٢) تلبية لالتزامات العراق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠) لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ، والذي يجب أن تتضمن مسودة الدليل المقترح مؤشرات لقياس الشفافية في المؤسسات الحكومية تنفيذا للهدف الأستراتيجي الذي يركز على تعزيز النزاهة والشفافية .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	كامل مجيد البطاط			
أسم المشرف	أ.م.د. سعد سلمان عواد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	استعمال معايير محاسبة الاستدامة في تطوير مُؤشرات تدقيق الأداء في القطّاع الصَّحي			
السنة	٢٠٢٢			
اللغة	العربية			
الخلاصة	لقد أفرزت الاوضاع الصحية التي ألمت بالعالم بعد ظهور جائحة كورونا أن مقاييس الاداء للمؤسسات الصحية المستخدمة حالياً غير كافية في القياس الحقيقي			

	للأداء، فلقد انهارت الكثير من النظم الصحية في دول العالم المختلفة على الرغم من أن المقاييس السابقة قد أشارت الى كفاءة وفاعلية عالية لهذه النظم، الاَّ أنها لم تستطع الصمود أمام إفرازات هذه الجائحة (COVID-19 coronavirus) وعلى أثر ذلك سارعت المنظمات الصحية المهتمة بالقطاع الصحي الى البحث عن مقاييس اخرى، ومن جانب اخر فان تدقيق اداء المنظمات الصحية ينبغي ان يشمل مقاييس مالية وغير مالية والاخيرة قد لا تجدها في القوائم المالية الأساسية، يشهد العالم منذ ثلاثة عقود أزمات اقتصادية، وبيئية، واجتماعية كثيرة، وخطيرة، مثل اختلاف التنوع البيولوجي، وتقلص المساحات الخضراء، وتلوث الماء والهواء، وعمالة الأطفال، والعمل القسري، وانتشار البطالة، وإفلاس الشركات الكبرى، وأخرها انتشار جائحة (كورونا) المستجد، والتي بينت مدى هشاشة الأنظمة العاملة في القطاعات المختلفة، ولا سيما القطاع الصحي ، والذي إنهار في دول كانت تحسب على أنها ذات أنظمة صحية تعّد الأفضل في العالم، تحت هذه الاوضاع بات الزاماً السعي لوضع حلول وقائية، وعلاجية لأنموذج التنمية المتبع، والذي نتج عنه نمط حياتي استهلاكي تبذيري للموارد المتاحة، والعمل على الاستعمال الأمثل لمعايير المحاسبة عن الاستدامة وتطوير مؤشرات التدقيق لأداء القطاع الصحي، والتي تأثرت تأثيرا مباشراً في الآونة الأخيرة. ولغرض معالجة مشكلة البحث فقد سعى البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف تتمثل في تحديد نقاط الضعف بالمقاييس والمؤشرات المعتمدة حاليا من الجهات التي تقوم بعملية تدقيق الاداء للمؤسسات الصحية، ودراسة معايير محاسبة الاستدامة في القطاع الصحي، والصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة، ومناقشة، وتحليل مقاييس تدقيق الاداء المتبعة على وفق معايير محاسبة الاستدامة في القطاع الصحي، وتطوير مؤشرات تدقيق الاداء في القطاع الصحي على وفق معايير محاسبة الاستدامة. ومن هنا، جاءت فكرة هذا البحث الذي يسعى إلى تطوير المعايير، والمؤشرات المستخدمة في عملية تدقيق الأداء من الجهات المكلفة بهذه المهمة، ومن البحث والطرائق المستخدمة في التحليل والاستنتاج التي التوصل اليها الباحث ومدى قيام ديوان الرقابة المالية الاتحادي، وذلك من دراسة التقارير الصادرة عنه بهذا الشأن والتركيز على المعايير، والمؤشرات، والمقاييس المستخدمة في تنفيذ المهمة المؤكل اليهم. وفي هذا السياق، فقد جرى اختيار دراسة عدد من التقارير الصادرة عن ديوان الرقابة الاتحادي قسم تدقيق الأداء التخصيصية في المجال الصحي لمجموعة من المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة في السنوات (٢٠١٨-٢٠٢٠). ويعد هذا البحث محاولة غير مسبوقة على مستوى الربط بين معايير محاسبة الاستدامة، وعملية تدقيق الأداء للمؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة وتحديد عدد من المؤشرات والمقاييس المستخدمة في عملية تدقيق الأداء المستخدمة في عملية التدقيق.

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية

أسم الباحث	كنار جاسم محمد				
أسم المشرف	أ. د. صبيحة برزان فرهود				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	ماجستير	√ دكتوراه			
عنوان البحث	دور المدقق في اكتشاف المخالفات المحاسبية لتطبيق النظام المحاسبي الموحد في بلدية كربلاء وفق معايير التدقيق الدولية وإنعكاسها على إجراءات التدقيق (بحث تطبيقي)				
السنة	٢٠٢٢				
اللغة	العربية				
الخلاصة	يهدف البحث الى التعرف على ماهية مسؤولية واجراءات التدقيق عند تطبيق النظام المحاسبي الموحد للبلديات في عينة البحث بعد التحول من النظام الحكومي اللامركزي المعمول به سابقا , وكذلك لبيان دور المدقق في اكتشاف المخالفات المحاسبية وامكانية إعداد الوسائل والطرائق اللازمة من خلال المواكبة الفعلية للتطورات , للحد من ظهور تلك المخالفات المحاسبية, فضلا عن اعداد وتطبيق برنامج تدقيق مقترح لتدقيق المخالفات المحاسبية بعد التحول الى النظام المحاسبي الموحد في عينة الدراسة على وفق معايير التدقيق الدولية ذات العلاقة . اذ تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في تحديد مشكلة البحث ، ثم على المنهج الاستنباطي من خلال اعطاء اطار نظري عن المفاهيم الاساسية بمتغيرات البحث ، ومن ثم الاعتماد على الاسلوب التحليلي من خلال قيام الباحثة بإعطاء اطار عملي عن برنامج التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية ذات العلاقة بتدقيق النظام المحاسبي الموحد في عينة البحث الى كشف المخالفات المحاسبية.				

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية				
أسم الباحث	محمد خليل ابراهيم				
أسم المشرف	أ.د. فيحاء عبدالله يعقوب				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	

	ماجستير	√ دكتوراه
عنوان البحث	تأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية في اجراءات التدقيق وانعكاسها على استمرارية الوحدة الاقتصادية (بحث تطبيقي)	
السنة	٢٠٢٢	
اللغة	العربية	
الخلاصة	يهدف البحث الى معرفة مدى تأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية المتمثلة في مخاطر الالتزام (الامتثال)، و مخاطر سيولة، و مخاطر الائتمان و مخاطر أسعار الفائدة، و مخاطر تغير أسعار الصرف في إجراءات التدقيق، و انعكاسها على استمرارية الوحدة الاقتصادية، وعليه سيقدم البحث إطار تطبيقي معرفي يبين العلاقة بين المتغيرات التي عرضها، وتكمن أهمية البحث ببعده النظري و التطبيقي في ضوء عرضه للإسهامات الفكرية والمعرفية، والتطبيقية، عن مخاطر مراكز العملات الاجنبية و كذلك إجراءات التدقيق واستمرارية الوحدة الاقتصادية، وتمثل مجتمع البحث بقطاع المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المكون من (٢٣) مصرفاً، وشملت عينة البحث على (٩) مصارف، وأعتمد البحث على سلسلة زمنية تكونت من اربع سنوات امتدت من سنة ٢٠١٧ ولغاية سنة ٢٠٢٠. وتمثلت مشكلة البحث في تأثير المخاطر المرتبطة بمراكز العملات الاجنبية في استمرارية عمل المصارف و قصور إجراءات التدقيق في التحقق، وتحديد المخاطر المتعلقة بمراكز العملات الاجنبية ضمن النشاط المصرفي، وأعتمد البحث على مؤشرات مالية لتقييم مخاطر مراكز العملات الاجنبية، و كذلك وضع إجراءات تدقيق مقترحة لمراكز العملات الاجنبية لغير أغراض المتاجرة، و تطبيقها على عينة البحث، وأعتمد أنموذج (Sherrod) لتقييم استمرارية الوحدة الاقتصادية، معززاً بالاساليب و البرامج الاحصائية المتمثلة في برنامج (SPSS) و برنامج (AMOS) لاستخراج المؤشرات الرقمية التي توظف في تحليل العلاقة بين متغيرات البحث، ومن أهم الاستنتاجات التي توصل اليها أن وضع إجراءات التدقيق لمراكز العملات الاجنبية لغير أغراض المتاجرة من لدن مراقب الحسابات تساعد على تقليل تأثير مخاطر هذه المراكز (مخاطر الالتزام (الامتثال)، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر تغير أسعار الصرف) في استمرارية المصرف، إذ تحتاج الى إجراءات تدقيق يقوم بها مراقب الحسابات لاكتشاف مكامن خطورتها، وان عدم الالتزام بالنسبة المحددة على وفق التعليمات لصافي مركز العملة الاجمالي بالنسبة الى رأس المال، والاحتياطيات السليمة ممكن ان يؤثر في استمرارية المصرف بسبب فرض الغرامات على المصارف المتجاوزة للنسبة من لدن البنك المركزي العراقي، وتكون هذه الغرامات كبيرة، كلما كانت نسبة التجاوز كبيرة مقارنة بالنسبة المحددة، وان عدم الاهتمام بمراكز العملات الاجنبية من لدن مراقب الحسابات قد يؤدي الى عدم قدرته في الحكم على إمكانية المصارف على الاستمرارية في المستقبل المنظور من لدنه على نحو صحيح. ومن أهم التوصيات التي توصل اليها ينبغي على المصارف إدارة المراكز جيداً و الالتزام بالنسبة المحددة لصافي مركز العملات الاجنبية الاجمالي بالنسبة الى رأس المال والاحتياطيات السليمة التي تحددها التعليمات رقم (٤) لتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤، وتعليمات البنك المركزي العراقي لما لها من أثر في استمرارية المصرف، على مراقبي الحسابات الاهتمام بتدقيق مراكز	

	العملات الاجنبية لغير أغراض المتاجرة لما لها من تأثير في استمرارية المصارف، إذ يمكن الاسترشاد بالإجراءات المقترحة من لدن الباحث لتدقيق مراكز العملات الاجنبية، وكذلك المؤشرات المقترحة لتقييم مخاطرها لمعرفة، وتحديدها المخاطر المتعلقة بها على نحو جيد.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	محمد علي حسن البديري			
أسم المشرف	أ.م.د علي محمد ثجيل المعموري			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير	√ دكتوراه		
عنوان البحث	إستخدام المدقق لنماذج التنبؤ بالفشل المالي وأثرها في التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية			
السنة	٢٠٢٢			
اللغة	العربية			
الخلاصة	يهدف البحث الى التحقق من دور المدقق في إستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي المبنية على أساس المعلومات المحاسبية ذات تمثيل صادق في الكشف المبكر عن احتمال التنبؤ بفشل الشركات ، وتكمن مشكلة البحث في السؤال(هل أن استخدام المدقق الخارجي في العراق لنماذج التنبؤ بالفشل المالي تساعده في بيان مقدرة الشركة على استمراريتها خلال عملية التدقيق و التحقق من التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية) ، وقد استخدم الباحث البيانات المالية وتقارير المدقق لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بواقع (١٢) شركة ضمن اربعة قطاعات مختلفة (الصناعي، الاستثماري ،الخدمي، ،الزراعي) للفترة من (٢٠١١-٢٠٢٠)، اعتمد البحث على أربعة نماذج يمكن ان يستخدمها المدقق لغرض التنبؤ بالفشل المالي وبما يتلائم مع طبيعة كل قطاع وحيث استخدم انموذج(Cindik & Armutlulu) للتنبؤ بالفشل المالي للقطاع الاستثماري، اما إنموذج (GROVER) فقد تم استخدامه للقطاع الصناعي، وتم إستخدام إنموذج (Zmijewski) لقطاع الخدمات ، واخير تم إستخدام إنموذج (Sandin and Porporato) للقطاع الزراعي ، في حين ركز المحور الثاني على قياس المدقق للتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية و استخدم الباحث انموذج (Pustylnick) للتحقق من صحة التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية لقياس كل			

	الشركات، وتم توظيف نتائج تلك المقاييس المستخرجة من برنامج (Excel) في البرنامج الاحصائي (spss) لبيان العلاقة والتأثير بين متغيرات البحث ، واستند البحث الى فرضية (يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة معنوية بين إستخدام المدقق لنماذج التنبؤ بالفشل المالي و التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية) وقد تم اثبات فرضية البحث ، وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات أهمها يمكن التنبؤ المبكر بالفشل المالي باستخدام المدقق للنماذج حيث لا يعد الفشل المالي ظاهرة مفاجئة للشركة حيث تمر بمراحل متعددة إلى أن المقدمة الحقيقية لحالة الفشل المالي هو التعثر المالي لأي شركة ، وبناءً على الاستنتاجات تم التوصل الى مجموعة من التوصيات أهمها مراعاة إستخدام النماذج الخاصة بالفشل المالي من قبل المدققين الخارجيين خلال مراحل التدقيق لمساعدتهم في التخطيط والاشراف والحصول على ادلة الاثبات وتحديد الاجراءات المطلوبة للتحقق من استمرارية الشركة واحتمال تعرضها للفشل المالي ، وامكانية تحديث برامج التدقيق المعمول بها حاليا لفقرات التحقق من الفشل المالي وبما يلائم وينسجم مع البيئة العراقية لتعزيز التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وبالتالي تأثيرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية**			
أسم الباحث	**محمد نجم عبود**			
أسم المشرف	**أ.د.خولة حسين حمدان**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	ماجستير		**√ دكتوراه**	
عنوان البحث	**دور تدقيق المشاريع الريادية لاستعمال انموذج مؤشرات الاداء (KPI) في تحقيق التنمية المستدامة**			
السنة	**٢٠٢٢**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**ان للمشاريع الريادية دوراً بارزاً في عملية النهوض باقتصاديات دول العالم في تحقيق التنمية المستدامة مما يتطلب النهوض بواقعها بواسطة وضع اجراءات من قبل المدقق تأخذ بالحسبان القوانين والتعليمات النافذة، ومؤشرات الاداء الرئيسة key performance indicators(KP) لتحديد مدى**			

	إسهامها في تلبية حاجات الاجيال القادمة. يسعى البحث إلى توظيف معايير التدقيق الدولية والانتوساي مع المشاريع الريادية و التعرف على القوانين والتعليمات ذوات العلاقة بالمشاريع الريادية البحثية، وعلى آلية المتبعة في تنفيذ المشاريع الريادية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / قسم المشاريع الريادية، ثم وضع آلية لتدقيق المشاريع الريادية بواسطة اقتراح قائمة استقصاء لرقابة الداخلية، وبرنامج تدقيق للمشاريع الريادية يتضمن التدقيق المالي والالتزام وتدقيق الاداء باستعمال مؤشرات الاداء الرئيسة (KPI) تطبيق تلك المقترحات على المشاريع الريادية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - قسم المشاريع الريادية والجامعات والمشروع استعمال الكثبان الرملية ، وتم الحصول على البيانات من واقع السجلات المالية والبيانات التي تم الحصول عليها من قبل قسم المشاريع الريادية والاطلاع على بعض أضابير الخاصة بالمشاريع الريادية في جامعة بغداد. وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها عدم وجود قائمة استقصاء النظام الرقابة الداخلية وبرنامج تدقيق معتمد من ديوان الرقابة المالية الاتحادي لتدقيق المشاريع الريادية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتشكيلاتها بتضمن مؤشرات الأداء الرئيسة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة. وتوصل البحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها تبنى قائمة استقصاء لنظام الرقابة الداخلية وبرنامج التدقيق المقترح لتدقيق المشاريع الريادية